الثقافة فى مجال عمل جامعة الدول العربية

للأستاذ محمد طه النمر

عضو مجلس إدارة المعهد
ومدير الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية

تميز المجتمع العربى — على اختلاف عصوره خلال أربعة عشر قرناً وعلى اتساع رقعته وامتدادها من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى — بوحدة ثقافية متمثلة فى وحدة اللغة والتراث والتاريخ والقيم الكبرى ، وظل هذا التراث وحتى الآن رابطاً يجمع أبناء هذه الأمة العربية على صعيد فكرى وثقافى وفنى متجانس .

لهذا جاء ميلاد الجامعة العربية سنه ١٩٤٥ فى رأيى من صميم وحدة حقيقية بين البلادالعربية التى يؤلف بينها حاضر وماض ومستقبل — فأما الحاضر والماضى فكما ذكرت وحدة فى اللغة والثقافة ونظم الحياة وأوضاع الاجتماع والاشتراك فى كثير من المصالح، بجانب تراث ضخم من ذكريات لاتنسى وماض لمدنية عظيمة هى المدنيةالعربية التى مدت رواقها واتسعت على أكبر رقعة من الأرض حقبةطويلة من الزمن ، فأفاضت عليها نوراً وعرفاناً وكرماً وسماحة(١) — وأما المستقبل فكما عبر عنه ميثاق الجامعة فى مقدمته ، تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها وتوجيهها

---

(١) إن العالم غير المتحيز يقر أن عصر النهضة فى أوروبا قام على كثير من علم العرب واكتشافاتهم وأن داروين ونيوتن وهارفى على سبيل المثال وغيرهم من علماء أوروبا ممن أخذوا الكثير عن الخوارزمى فى الرياضيات وعن ابن سينا وابن النفيس (مكتشف الدورة الدموية) فى الطب وعن الغزالى فى الفلسفة وعن غيرهم وغيرهم من العلماء والفلكيين والفلاسفة والأطباء العرب.

بجهودها إلى مافيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ... »

لهذا كله ماكان لميثاق الجامعة العربية أن يغفل عن ذكر الشئون الثقافية العربية فالثقافة وبمعناها العلمى الواسع الآن هى أسلوب الحياة ووسائلها المختلفة وهى نتاج هذا التاريخ الطويل الذى مرت به هذه الأمة العربية عبر التاريخ وانعكاس لوحدة حقيقية قديمة تتسم بالاستمرار وليست ظاهرة برزت فى عصر من العصور ثم ضعفت واختفت بعد ذلك.

أقول حرص ميثاق الجامعة أن تكون الشئون الثقافية — كما جاء فى نص المادة الثانية من هذا الميثاق ميداناً من ميادين التعاون الوثيق بين الدول العربية بجانب شئون التعاون الأخرى التى جاء ذكرها فى الميثاق من اقتصادية واجتماعية وصحية .... الخ . كذلك نصت المادة الرابعة فى مجال تحقيق التعاون الثقافى على تأليف « لجنة ثقافية دائمة » تمثل فيها الدول العربية المشتركة فى الجامعة ، وتتولى هذه اللجنة وضع قواعد التعاون ومداه وصياغة مشروعاته فى شكل اتفاقات أو معاهدات أو مواثيق تعرض على مجلس الجامعة ليقرها ولتصبح بذلك ملزمة ومطبقة فى الدول التى وافقت عليها فى المجلس — ومما يجب أن نذكره فى هذا المضمار أن « اللجنة الثقافية الدائمة » كانت أسبق اللجان الدائمة الأخرى إلى العمل الجدى وأنشطها ، لأنها سارعت إلى العمل خلال اجتماعات « اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية » فأعدت مشروع « معاهدة ثقافية » أقرها مجلس الجامعة فى بداية دورة انعقاده الأولى فى ١٧ من نوفمبر ١٩٤٥ ، فكانت بذلك أولى المعاهدات التى تم عقدها بين دول جامعة الدول العربية ، وكان هدفها « توحيد الاتجاهات العامة وتوثيق التعاون فى الشئون الثقافية وزيادة التقارب الذهنى والتآلف الروحى بين أبناء الدول العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافى . . »

وبعد مرور تسعة عشر عاماً تقريباً على عقد هذه « المعاهدة الثقافية » كان من الطبيعى أن يرى المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم العرب الذى عقد خلال

فبراير ١٩٦٤ فى بغداد (العراق) وجوب تطوير هذه المعاهدة بحيث تواكب التقدم التربوى والثقافى والعلمى الذى شمل العالم بوجه عام والوطن العربى بوجه خاص ، وبحيث تساير الظروف والعلاقات العربية المتجددة التى أصبحت تستلزم مزيدا من التقارب والترابط لاسيما فى شئون الفكر والثقافة والتربية ، لهذا أقر مؤتمر الوزراء هذا « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » ، ووافق عليه مجلس الجامعة فى شهر مايو فى نفس السنة (١٩٦٤) وفى حين كانت نصوص المعاهدة الثقافية الأولى تكتفى بمجرد « التعاون والتبادل » فى بعض الشئون التربوية والثقافية بين دول جامعة الدول العربية آنذاك أصبحت نصوص « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » تتضمن « التعاون الكامل » و « التنسيق والتطوير » بل التماثل والتوحيد فى كثير من القضايا الأساسية والأمور الجوهرية ، وأصبح هذا الميثاق يشمل ميادين للتعاون والتنسيق أوسع وأعم ، وكذلك أصبح يتجه إلى عدد من الدول العربية أكثر مما كانت تتجه إليه المعاهدة فى البداية وذلك كله « استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية » ، وتأكيداً بأن « وحدة الفكر والثقافة هى الدعامة الأساسية التى تقوم عليها الوحدة العربية » .

وإذا كان هذا هو مجال العمل الثقافى ضمن رسالة جامعة الدول فإن الحديث لابد أن يجرنا إلى الأجهزة العاملة فى هذا المجال : تخطيطا وتنفيذاً ومتابعة — وأولى هذه الأجهزة هى « اللجنة الثقافية الدائمة » التى سبق أن أشرت إليها وهى بحكم تشكيلها تضم فريقاً من رجال الفكر يمثلون مختلف النواحى الثقافية فى البلاد العربية وتجتمع مرتين فى السنة على الأقل ولها رئيس ينتخبه مجلس الجامعة (وهو حالياً الدكتور طه حسين رائد الفكر والأدب العربى) وتختص هذه اللجنة بدراسة المبادىء العامة للتعاون الثقافى ورسم الخطط لتنظيمه وترفع قراراتها لمجلس الجامعة .

ولهذه اللجنة « مكتب دائم » يرأسه رئيس اللجنة الثقافية الدائمة ، وأعضاؤه يمثلون دول الجامعة وبشرط إقامتهم فى القاهرة حيث مقر جامعة الدول العربية — ويمثل هذه الدول حالياً المستشارون الثقافيون الملحقون بالسفارات العربية بالقاهرة .

أما الجهاز الثالث فهو « الادارة الثقافية » وهى جهاز الأمانة العامة الذى يعمل مع اللجنة الثقافية الدائمة ومكتبها الدائم ، وهى المسئولة عن إبلاغ قرارات مجلس الجامعة الثقافية للدول الأعضاء ،وكذا الدعوة للمؤتمرات والحلقات ومتابعة تنفيذ قراراتها وهى بحكم اختصاصها تعمل حالياً فى ثلاثة مجالات هى التربية والثقافة والعلوم .

ففى مجال التربية تختص الادارة بجميع شئون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير التربوى والتعليمى بين البلاد العربية فيما بينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الشبيهة الأخرى — فهى التى تقوم على تنفيذ كل ما نص عليه ميثاق الوحدة الثقافية العربية فى النواحى التربوية ، وهى التى تعمل فى مجالات توحيد نظم التعليم أو التقريب بينها فى البلاد العربية كافة ورفع مستواه عامة ، وتيسيره وتنويعه فى إطار مخطط عربى عام يهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن العربى ، وتتعاون بما تعقد من حلقات دراسية ومؤتمرات على النهوض بمرفق التعليم فى المناطق المختلفة ، وبتنفيذ بعض المشروعات الرائدة والتجارب التربوية المختارة فى بعض البلاد الأخرى ، وبدراسة إقتصادية التعليم ، وإجراء البحوث وتعميم الانتفاع بها ، وتسعى بالتشاور مع الدول الأعضاء إلى إعداد المعلم العربى قومياً وعلمياً ومهنياً ، لتحقيق التطور القومى والإصلاح الاجتماعى المنشود، وإلى رسم الفلسفة التربوية والسياسة التعليمية التى تحقق الهدف منها ، وتنسيق عملية تبادل المدرسين والمنح الدراسية بين الأقطار العربية المختلفة .

أما فى مجال الثقافة فتختص هذه الإدارة بجميع شئون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير الثقافى والفكرى والفنى بين البلاد العربية فيما بينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الأخرى . ولما كانت وحدة الفكر والثقافة هى الدعامة الأساسية التى تقوم عليها الوحدة العربية الشاملة فإن الإدارة الثقافية تضطلع بكل ما يتصل بالتعاون الكامل فى هذه الميادين ، وبخاصة المحافظة على التراث العربى وحمايته ونشره ، والاهتمام بالثقافة القومية العربية وإشاعتها وتأصيلها على أسس ثابتة والنهوض باللغة العربية وتسهيل قواعدها وتيسير طباعتها

وكتابتها ، وكذلك المجامع اللغوية واتحادها وتنشيط حركة التعريب وتوحيد المصطلحات فى مجالات العلوم والفنون والآداب ... الخ

أما فى مجال العلوم فتختص الإدارة بجميع شئون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير العلمى بين البلاد العربية وفى مقدمة ذلك حصر الإمكانات العلمية الموجودة ، والتعريف بالتجهيزات المتوافرة وإجراء الدراسات المقارنة والتعريف بالاتجاهات الدولية السائدة فى البحوث العلمية ، وتدعيم وتطوير دراسة العلوم عامة فى الوطن العربى ...

ولعل فى ذكر بعض اللقاءات العربية فى مجالات عمل الإدارة ما يعطى فكرة سريعة عن موضوعاتها وتنوعها ومدى الاهتمام بها والأمكنة التى تقررها الدول العربية لهذه اللقاءات .

فلقد كان لوزراء التربية العرب ثلاثة لقاءات ، المؤتمر الأول (١٩٥٣) عقد فى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة) والمؤتمر الثانى (١٩٦٤) عقد فى العراق (بغداد) والمؤتمر الثالث (١٩٦٨) عقد فى الكويت (الكويت) .

وفى مجال المؤتمرات الثقافية العربية ، عقدت ثمانية مؤتمرات : أولها عقد سنة ١٩٤٧ فى « بيت مرى » (لبنان) والثانى سنة ١٩٥٠ فى الأسكندرية (الجمهورية العربية المتحدة) والثالث سنة ١٩٥٧ فى بغداد (العراق) والرابع سنة ١٩٥٩ فى دمشق (سوريا) والخامس سنة ١٩٦١ فى الرباط (المغرب) والسادس عقد فى الجزائر (الجزائر) والسابع عقد سنة ١٩٦٦ القاهرة (الجمهورية العربية المتحدة) والثامن عقد عام ١٩٦٩ فى القاهرة أيضاً مشاركة فى عيدها الألفى .

وفى مجال الحلقات الدراسية ، على سبيل المثال حلقة خاصة بإعداد المعلم العربى فى لبنان (لبنان) وأخرى خاصة بمشكلات التعليم الجامعى عقدت فى بنغازى (ليبيا) وأخرى عقدت فى تونس (تونس) لدراسة توحيد الأرقام العربية ، وأخرى اختصت بالأبنية المدرسية عقدت فى بغداد (العراق) كما

عقدت حلقات ثلاث للنظر فى توحيد أسس المناهج الدراسية فى البلادالعربية تقاسمها الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والسودان .

وإيماناً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن مما يثبت الفكر العربى ويدعمه فى النفوس النظر فيما خلف الأجداد من آثار ، كان للإدارة الثقافية مجهود فى تنشيط الحركة الأثرية فى البلاد العربية ؛ وفى التآلف بينها وفى تقوية التعاون فى مضمارها ، فدعت إلى عقد خمسة مؤتمرات عربية للآثار :

كان الأول فى دمشق (١٩٤٧) والثانى فى بغداد (١٩٥٧) والثالث فى فاس (المغرب) ١٩٥٩ والرابع فى تونس (١٩٦٣) والخامس فى القاهرة (١٩٦٩) وقد بحثت هذه المؤتمرات مدى التعاون بين رجال الآثار فى الأقطار العربية المختلفة بما يعود على الحركة الأثرية بالخير ، وكان من ضمن ما قرره المؤتمر الأخير إنشاء اتحاد للتاحف العربية ، وإتحاد آخر للأثريين العرب ، ولا شك أن هذه الاتحادات تزيد من الرابطة بين العاملين فى ميادين متشابهة بما يؤدى إلى حماية هذا التراث الإنسانى وصيانته والاحتفاظ به سليما للأجيال القادمة .

وما دمنا فى مجال الحديث عن الاتحادات العربية فلا يمكن أن يغيب عن ذكر أن اتحاد الجامعات العربية الحـــالى هو وليد إحدى الحلقات الدراسية التى دعت إليها الإدارة الثقافية سنة ١٩٦١ فى بنغازى (ليبيا) كما قام الاتحاد فعلا بعد إقرار نظامه الأساسى فى حلقة أخرى دعت إليها الإدارة فى بيروت (١٩٦٤) — كذلك الحال بشأن الاتحاد العلمى العربى الذى جاء نتيجة مؤتمرين علميين دعت إليهما الإدارة وانتهيا بقيام الاتحاد فعلا إعتباراً من سنة ١٩٥٦ .

هذا قليل من كثير مما تتولاه الإدارة ، وهى إذ تباشر هذا النشاط وغيره تحرص أن تساير التطورات العالميه إيماناً منها بأن السلام المرغوب يجب أن يقوم على تفاهم متبادل بين الشعوب المحبة للسلام ، والتى تؤمن بإنسانية البشر واحترام العدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والتى

تعمل مخلصة للتقدم العلمى الخالص من شوائب الاستغلال ورفع المستوى للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من كل هذا وغيره من المثل الانسانية العليا ومن مقومات رسالتنا الروحيـــة وحضارتنا العربية وتراثنا القومى تستمد الإدارة الثقافية فلسفتها وطبيعة عملها وأهدافها ، ولا تقف معزولة عن زميلاتها من المنظمات العالمية المعنية بمثل هذه الرسالة وفى مقدمتها منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى فى جنيف وهيئة اليونيسيف والإغاثة وغيرها من الهيئات الدولية الأخرى .

وتعتبر علاقة الجامعة العربية (الإدارة الثقافية) باليونسكو مثلا طيبا على صدق التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة ، ويتمثل هذا فى وجود وفد دائم للجامعة لدى اليونسكو فى باريس ، والاشتراك فى جميع مؤتمراتها وحلقاتها وخاصة العربية منها — كما تشارك فى التحضير والإعداد لمثل هذه اللقاءات ، وتحرص الإدارة على حضور المؤتمرات العامة للمنظمة التى تعقد كل سنتين بغرض إعتماد برامج المنظمة وإقرار ميزانيتها ، وأخيرا تجلت أواصر هذه الصلة الوثيقه بين اليونسكو وبيننا فى إتفاق التعاون المشترك الذى وقع فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ وما زال ساريا حتى الآن بجانب اتفاق خاص وقع فى سبتمبر سنة ١٩٦١ لإنشاء وحدة للترجمة بنوعيها التحريرية والفورية داخل الإدارة الثقافية ، وتسهم اليونسكو فى نفقاتها الفعلية ، وهو الاتفاق الذى ظل ساريا حتى اعتمدت اللغة العربية لغة عمل شأنها شأن باقى لغات العمل الاخرى (الانجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية) خلال المؤتمر العام الرابع عشر (نوفمبر ١٩٦٦) فأوقف سريان هذا الاتفاق الخاص الأخير .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أنه إذا كانت ثقافتنا العربية تتأثر اليوم بالثقافة الأوربية والغربية وتستمد منها بعض الخصب والنماء فقد سبق للثقافة العربية أن أعطت قبل أن تأخذ ، وحتى لو كان بعض هذه الثقافات قد تلقاه العرب من قبل عن حضارات سابقة فقد كان لهم أولا فضل حفظ هذا البعض ، كما كان لهم ثانيا فضل تمثله والإضافة إليه ، والإدارة — وهى تعلم هذه الحقيقة التاريخية — تحرص على توحيد الجهود العربية المعاصرة

فى مضمار الاستفادة من نتاج الفكر العالمى وترجمته إلى العربية ، حتى تواصل سيرها الحثيث فى ركب الحضارة العالمية آخذة فى الاعتبار — بل مؤمنه — أن التقاء التراث الفكرى الإنسانى العظيم للأمة العربية مع الروائع والأعمال المختارة من الفكر العالمى المعاصر لا يمكن أن ينتج عنه إلا الخير . لهذا وجهت الجامعة العربية عنايتها على وجه الخصوص فى مجال الترجمة إلى المؤلفات التى أحدثت اتجاهاً جديداً أو مدرسة جديدة فى الثقافة الإنسانية ، أو التى تعد من عيون التراث العالمى ، وهى حريصة فى ترجمتها للمؤلفات الأجنبية التى تعالج موضوعات عربية على أمانة النقل حتى لو وجد فى بعضها معلومات لا تتفق والحقيقة أو وجهة النظر الصحيحة مكتفية بحق التعليق عليها فى هامش الترجمة . وإذا كان المجال لا يتسع لتعداد العديد من الكتب التى نقلتها الإدارة إلى العربية فيكفى أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر : قصة الحضارة (وول ديورانت) — الترجمات العربية عن اليونانية (ستاينشنايدر) — العلم عند العرب وأثره فى تطوير العالم العالمى (الدوميلى) — تاريخ الأدب العربى (بروكلمان) — تاريخ الفكر الأوربى فى القرن الثامن (بول تنازار) — أصول الرياضيات (راسل) — تاريخ الفكر الأندلسى (بالنثيا) — مصادر الموسيقى العربية (هنرى فارمر) — المجتمع البشرى فى السياسة والأخلاق (راسل) — تاريخ حقوق الإنسان (نقاط بابيه) — تاريخ الأدب الجغرافى عند العرب (كراتشكوفسكى) ... الخ قائمة طويلة من أمهات الكتب الأجنبية نقلت إلى العربية عن لغاتها الأصلية التى وضعت بها . الانجليزية والفرنسية والإيطالية والأسبانية والروسية .

وإذا كان هذا الذى قدمته إيجازاً للنشاط الثقافى لجامعتنا العربية ممثلة فى إدارتها الثقافية فإن الذى يتعرض لأنشطة الأمانة العامة فى هذه الناحية لا يسعه إلا أن يقف وقفة متمهلة أمام ميثاق الوحدة الثقافية الذى أبرمته الدول العربية فى مؤتمر وزراء التربية والتعليم الثانى (بغداد ١٩٦٤) تطلعاً إلى استعادة العرب لحقوقهم وحرياتهم وانطلاقا لما حققه مؤتمر القمة فى ١٩٦٤ من ملوك العرب ورؤسائهم من وحدة الهدف ووحدة الصف فى مجالات واسعة من حياة الأمة

العربية — والواثق أن هذا الميثاق أصبح منذ ١٩٦٤ حجر الزاوية فى رسم أية سياسة تعليمية ثقافية علمية على التفصيل الآتى :

حدد الميثاق هدف التربية والتعليم بتنشئة جيل عربى واع مستنير ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربى ، يثق بنفسه وبأمته ويدرك رسالته القومية والإنسانية ويستمسك بمبادىء الحق والخير والجمال ، ويستهدف المثل العليا الانسانية فى السلوك الفردى والجماعى ، جيل يهيء لأفراده أن ينمّو شخصياتهم بجوانبها كافة ويملكوا إرادة النضال المشترك وأسباب القوة والعمل الايجابى ، متسلحين بالعلم والخلق ، كما يسهموا فى تطوير المجتمع العربى والسير به قدما فى معارج التطور والرقى ، وفى تثبيت مكانة الأمة العربية المجيدة ، وتأمين حقها فى الحرية والأمن والحياة الكريمة .

وتعمل الدول العربية على رسم الفلسفة التربوية التى تنهض بهذا الهدف العام وعلى تعيين أهداف التربية فى جميع مراحل الدراسة ، وإبرازها فى مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال .

وفى سبيل ذلك تتعاون الدول الأعضاء تعاونا كاملا فى ميادين التربية والثقافة والعلوم وإرساء دعائمها على أساس من التكافل والتكامل ، وتعمل بصفة خاصة على تنسيق أنظمتها التعليمية وتطويرها ، وعلى تبادل الخبرات والمعلومات وثمرات البحوث العلمية والتقنية وتبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء ، وقبول الطلبة بالمدارس والمعاهد والجامعات ، وتقديم المساعدات التقنية والمشاركة فى إنشاء معاهد البحوث ومراكزها ، وعقد المؤتمرات والحلقات الدورية والتدريبية ، وتيسير انتقال المطبوعات العربية ، وتنسيق ألوان النشاط الرياضى والفنى ، وتحقيق التعاون بين الهيئات والمجالس المختصة بهذه الشئون حكومية وغير حكومية .

وسوف يقتصر الحديث هنا على ميادين التنسيق والتعاون فى شئون التربية والتعليم مع الرغبة فى تيسير هذا التعاون وتوسيع مجاله . يستهدف الميثاق تطوير الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية — وهى الإدارة الثقافية ومعهد المخطوطات العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية — إلى منظمة واحدة تشملها جميعاً فى نطاق الجامعة سميت « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » .

وينص ميثاق الوحدة الثقافية على أن تعمـــل الدول الأعضاء على بلوغ مستويات تعليمية متماثلة عن طريق تنسيق أنظمة التعليم فيها ، وبخاصة توحيد السلم التعليمى، وتوحيد أسس المناهج ، وخطط الدراسة ، ومستوى الامتحانات وقواعد القبول وتعادل الشهادات وأساليب إعداد المعلمين وإدارة المؤسسات التعليمية وتنظيمها .

وكذلك وافقت الدول الأعضاء على تنسيق التعليم الجامعى والعالى ، ومراكز البحوث ومعاهده الجامعية فيما بينها ، بحيث يسهل تبادل الخبرات فى هذا المجال ، وتعمل الدول على توحيد الدرجات العلمية أو تعادلها وعلى تنشيط البحث العلمى .

ويشكل مجلس أعلى لتنسيق التعليم الجامعى فى الوطن العربى بالتعاون مـــع الجامعات العربية فى الجهات المسئولة عن التعليم العالى لتحقيق هذا التنسيق من جميع وجوهه — كما يعمل الجهاز الثقافى بجامعة الدول العربية على إنشاء إتحاد للجامعات العربية وتشجيع الجامعات العربية(١) على الإنتساب إليه .

وتتعاون الدول العربية على تطوير أنظمة التعليم فيها بالعمل على تحقيق إلزام التعليم فى المرحلة الإبتدائية على الأقل ، ومحو الأمية ، وتيسير التعليم الثانوى وتنويعه ، وتمكين ذوى الاستعدادات من التعليم العالى ، والعناية بالتعليم الفنى ، على أن يتم ذلك ضمن مخطط عام يهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد العربية .

وتتفق الدول العربية فيما بينها على تبادل إنشاء المعاهد العلمية ، كما تعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على التمسك بمبادىء الدين ، وعلى النهوض بتعليم البنات وفقاً للمبادىء الدينية والقيم العربية والتقدم العلمى الحديث ، مع مراعاة تزويد هذا التعليم بما تقتضيه رسالة المرأة بأن تكون أماً ومواطنة صالحة فى المجتمع لها من الحقوق وعليها من الواجبات ما يتمشى مع مسئولياتها فى المجتمع .

---

(١) وافق مجلس جامعة الدول العربيـة فى سبتمبر ١٩٦٤ على النظام الأساسى لإنشـاء اتحاد الجامعات العربية ، وقام الاتحاد فعلا .

وقد رأت الدول الأعضاء فى الجامعة أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث فى مراحل التعليم ، وعلى الأقل فى المرحلتين الإبتدائية والثانوية ، وفى الوقت نفسه تعمل الدول العربية على توثيق صلة طلابها بالثقافة الأدبية والعلمية والفنية الحديثة ومساعدتهم على إتقان الوسائل اللغوية التى تمكنهم من استيعاب هذه الثقافة .

وتعمل الدول كذلك على تعريف أبنائها بالأحداث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى سائر البلاد العربية ، وذلك بواسطة الكتب المدرسية وبواسطة التلفزيون والإذاعة والتمثيل والصحافة أو بغيرها من الوسائل ، وبإقامة مهرجانات مدرسية فى البلاد العربية .

وترى الدول ضرورة تأليف « الكتاب الأم » الذى يعد المرجع الرئيسى لما يؤلف من الكتب المدرسية فى تاريخ البلاد العربية وحضارتها وجغرافيتها ولغتها وآدابها ومقومات المجتمع العربى .

وتؤكد الدول أهمية العناية بإعداد المعلم العربى روحيا بتزويده بالمبادىء الدينية والقيم العربية الأصيلة ، وقوميا بتزويده بأحدث النظريات التربوية وطرق التربية والتعليم ، وعلميا بتزويده بأساس علمى متين فى مواد تخصصه ، وذلك إيمانا بأن المعلم من أهم العوامل فى تنفيذ السياسة التعليمية وتحقيق التطور القومى والإصلاح الاجتماعى .

وتساعد الدول وفقاً لأوضاعها ونظمها الخاصة على إنشاء منظمة للمعلمين فى كل منها ، لتعمل هذه المنظمات على ترقية مستوى المهنة التعليمية ، ورفع مستوى المعلم العربى ، على أن يجمع هذه المنظمات إتحاد المعلمين العرب .

وقد وافقت دول الجامعة على تبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التى تتفق عليها ، على أن تعتبر مدة الخدمة لمن هو موظف حكومى من المدرسين أو الأساتذة أو الخبراء الذين يشملهم التبادل كأنها فى حكومته ، ومع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد . وكذلك

تيسير إنتقال غير الموظفين وتعاقدهم تعاقداً فردياً مع الحكومات والمؤسسات التى تحتاج إلى خدماتهم ، على أن يتم ذلك عن طريق الجهة المختصة وتبعاً للأنظمة الموضوعة لذلك .

وقد وافقت الدول الأعضاء على تبادل الطلاب والتلاميذ بين مدارسها ومعاهدها التعليمية ، وتيسير قبولهم ، على قدر إمكانياتها ، فى المراحل والصفوف المناسبة ومع مراعاة الأنظمة المتبعة فيها .

وربما يتحقق توحيد السلم التعليمى وأسس المناهج وخطط الدراسة وغير ذلك من نظم التعليم فى البلاد العربية تعمل الدول - مع احتفاظها بأنظمة التعليم العامة فيها - على تعادل أو توحيد الشهادات فى مراحل الدراسة المختلفة ، وكذلك تقدم كل دولة التسهيلات الممكنة للدول الأخرى التى ترغب فى إنشاء بيوت لإقامة طلبتها فيها .

وتتعاون الدول على تلبية الحاجات الثقافية فى البلاد العربية التى تكون فى حاجة إليها ، وتتبادل المساعدات الفنية بعضها مع بعض .

كما تعمل على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلاد العربية ، وذلك فى المناطق التى تسمح الحكومات بارتيادها ، وفقاً لإمكانياتها ، مع العمل على تيسير أسباب كل ذلك .

وتتخذ الدول الأعضاء فى الجامعة الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية والتربوية والثقافية وتوحيد ما يمكن توحيده منها ، وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية فى مناهج جامعاتها ومعاهدها .

وتتعاون الدول العربية على تنسيق جهودها فى سبيل التعاون الثقافى الدولى ، وخاصة مع منظمة اليونسكو ، وعلى تبادل الخبرات وتنظيم الاتصالات وإنشاء المؤسسات الثقافية فى البلاد الصديقة .

هذه هى الخطوط العريضة لما ورد فى ميثاق الوحدة الثقافية العربية فيما يتعلق

بالاتجاهات التربوية والعلمية والثقافية التى تسير فيها البلاد العربية وتتعاون معا فى سبيل تحقيقها .

وإذا كانت الأمانة العامة (الإدارة الثقافية) قد عملت جاهدة على وضع مقررات هذا الميثاق موضع التنفيذ فلعل فى ذكر بعض المناشط التطبيقية التى حدثت فى السنوات الخمس الأخيرة بشىء من التفصيل مايظهر الطريق الذى اتخذناه لتحقيق هذه الوحدة المنشودة .

أولا : فى توحيد أسس المناهج

أوصى وزراء التربية والتعليم العرب فى مؤتمرهم الثانى الذى عقد ببغداد فى فبراير ١٩٦٤ بتوحيد أسس المناهج الدراسية فى البلاد العربية مع تحديد القدر المشترك من الثقافة العربية الذى يجب أن يتوافر فى كل مقررات الدراسة بجميع مراحلها فى البلاد العربية . وتنفيذاً لذلك قامت الإدارة الثقافية بعقد ثلاث حلقات لهذا الغرض : أولاها للتعليم العام، والثانية لدور المعلمين والمعلمات ، والثالثة للتعليم المهنى والفنى .

(أ) الحلقة الاولى للتعليم العام :

وقد انعقدت هذه فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٦٥ وحددت فى توصياتها الأسس القومية للمناهج والأسس الاجتماعية والاقتصادية ، والأسس التربوية والنفسية ، كما رسمت السلم التعليمى على أساس ٦ سنوات للابتدائى ، ٣ سنوات للاعدادى و ٣ سنوات للثانوى — على الأقل — وكذلك وضعت أهداف كل مرحلة من هذه المراحل .

كما رسمت الحلقة أهداف المواد الدراسية كلها مرحلة مرحلة ، وحددت القدر المشترك الذى ينبغى أن تتضمنه اللغة العربية والتربية الوطنية، والجغرافيا، والتاريخ والمجتمع العربى على الصعيد العربى كله .

ورأت الحلقة ضرورة المبادرة إلى تأليف الكتب الأمهات والمصورات الجغرافية والتاريخية ، وكذلك العمل على وضع كتاب موحد عن قضية فلسطين .

ومما تجدر الإشارة به فى هذا المقام أن خبراء الحلقة رأوا ضرورة إنشاء مركز إقليمى عربى للأبحاث التربوية بالإتفاق مع منظمة اليونسكو وآخر للوسائل التعليمية .

(ب) الحلقة الثانية لدور المعلمين والمعلمات :

وقد انعقدت هذه الحلقة فى دمشق ديسمبر ١٩٦٥ — وقامت بعمل شبيه بما قامت به الحلقة الأولى ولكن فى مجال إعداد المعلم ، وقد رصد أعضاء هذه الحلقة الاتجاهات العامة فى نظم الإعداد بدور المعلمين وذلك فيما يختص بنظام القبول ومدة الدراسة ، وكيفية اختيار الطلاب ، وما تهدف إليه خطط الدراسة — كما وضعت الأسس والاتجاهات العامة للمناهج الدراسية وأهداف المناهج الدراسية والقدر المشترك من الثقافة العربية الذى يجب توافره فى جميع مقررات الدراسة كما حددت فى وضوح مسئوليات المعلم فى هذه المرحلة والمقومات التى ينبغى أن تتوافر فيه ، وتعرضت لمواصفات الكتاب المدرسى فى هذه الدورة ، وأصدرت توجيهات بشأن وضع دليل للمعلم — وكذلك بينت أسس وضع أسئلة الامتحانات وقواعد تصحيح الاجابات ، ورأت ضرورة رفع مستوى المعلم العربى ماديا ومعنويا بشكل يتيح له الحياة الكريمة ويدفعه إلى النتاج البناء ، ويجتذب إلى مهنة التعليم ذوى الكفاءات الممتازة وأصحاب الطاقات المبدعة .

وأوصت الحلقة أخيرا بضرورة عقد دورات تدريبية تجديدية للمعلمين بين الحين والآخر وذلك لتزويدهم بالتغيرات التى تحدث فى مناهج المواد التى يدرسونها ولاطلاعهم على مايجد من طرق التعليم .

ومما أشارت به الحلقة ضرورة قيام الجهات المعنية بتعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها ، وكذلك العمل بكل الوسائل على تعويد الطفل العربى القراءة فى المدرسة وخارجها ، مع علاج المتخلفين فى القراءة ، وحبذت عقد حلقة خاصة لهذا الغرض نظراً لأهمية تنمية المهارات الأساسية للقراءة فى العصر الحاضر .

(ج) الحلقة الثالثة للتعليم المهنى والفنى :

وقد عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٦٧ — وقامت فى مجال هذا التعليم بتوحيد أسس المناهج وتحديد القدر المشترك من الثقافة الذى يجب توافره فى كل نوع من أنواع هذا التعليم —

وقد أشارت الحلقة إلى المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة العربية — مرحلة التطور السريع الشامل التى تتطلب إعادة النظر فى سياستها التعليمية حتى تتمكن من مجاراة هـــذا التطور ومتابعته ، والوفاء بحاجات شعوبها ومقتضياتها حتى تستطيع مسايرة ركب الحضارة واستعادة مكانتها بين شعوب العالم . والمدرسة هى الوسيلة الأولى فى هذه البلاد لبناء المجتمع العربى الجديد ، هذا المجتمع الذى تتقارب فيه ظروف الانتاج ، فالزراعة تشكل الحرفة الرئيسية لغالبية شعوبها وما يتصل بهذه الحرفة من وسائل الانتاج . هـــذا بجانب ما أودعته الطبيعة أراضيها من خامات وثروات معدنية فى حاجة إلى الاستغلال والتصنيع . وما تتمتع به من موقع جغرافى حساس بين بلدان العالم — الأمر الذى أدى إلى تقارب مجالات الانتاج التجارى والزراعى والصناعى .

وهذا التقارب فى مجالات الانتاج ومقوماته يمكن أن يخلق اقتصاداً متكاملا قوياً قد يصل إلى حد الاكتفاء الذاتى بين أبناء هذه الدول ، أو على الأقل يشكل قوة اقتصادية ضخمة تستطيع أن تواجه التطور الاقتصادى فى العالم حين تتوافر له الخبرة الفنية الوطنية الواعية التى تعدها المعاهد الفنية والكليات والجامعات المتخصصة .

وهذا التقارب فى مجالات الانتاج الذى ينعكس على احتياجات الدول العربية من الخبرات الفنية والعمالة المدربة يستلزم تشابها وتكاملا فى طرق ووسائل إعداد وتوفير هذه الخبرات علمياً وتكنولوجيا .

لذلك أجمعت الحلقة على أن توحيد أسس المناهج الدراسية ومن بينها مناهج التعليم المهنى والفنى ضرورة حتمية . ومن أجل هذا حددت الحلقة أهدافاً عامة للتعليم المهنى والفنى ، ثم أكدت الأسس العامة للمناهج التى وضعها أعضاء حلقة توحيد أسس المناهج فى التعليم العام ، كما حددت العلاقة بين التعليم الفنى والمهنى ، ووضعت أسس الخطة فى هذا النوع من التعليم ، وطرق إعداد المعلم لهذه المرحلة

التعليمية ، وأسس وضع الكتب ، وكل ما يتعلق بالمبانى المدرسية والتجهيزات والوسائل التعليمية ، ووسائل التقويم والامتحانات والشهادات والبحوث اللازمة لتطور هذا التعليم .

ثم فصلت بعد هذا التعميم كل ما يتعلق بعملية التوحيد فى كل نوع من أنواع هذا التعليم على حدة — الصناعى ، والزراعى ، والتجارى .

وانتهت بعد هذا كله إلى النص على أن تكون اللغة العربية هى لغة التعليم الرسمية ، ويرتبط بذلك المسميات والمصطلحات الفنية وتأليف الكتب المدرسية . ولم تنس هذه الطائفة الكبيرة من أبناء الأمة العربية التى لم تسعد بالالتحاق بدور العلم فأصدرت توصياتها بشأن التدريب لمقوماته وأسسه كما يتم الإعداد البشرى اللازم لخطط التنمية الشاملة .

ثانياً : التخطيط التربوى

للتخطيط التربوى مكانة خاصة فى هذه المرحلة من تاريخ الأمة العربية التى تتطور تطوراً سريعاً ، لهذا خصصت جامعة الدول العربية المؤتمر الثقافى العربى السابع لدراسة مشكلات هذا التخطيط فى البلاد العربية وعقدته بالقاهرة فى مارس من عام ١٩٦٧ . ذلك أن الاتجاهات الجديدة فى حياة العرب المحدثين لا تستقيم لهم ولا تتحقق ثمارها إلا إذا ساندتها تربية تختلف كماً ونوعاً عما ألفوه فى الماضى .

وقد تناول المؤتمر فى أول الأمر أهم اتجاهات التقدم التربوى فى البلاد العربية ومنها الأخذ بأسلوب التخطيط فى رسم السياسة التعليمية ، والوفاء بمطالب المجتمع من نظم التعليم ومؤسساته إدراكا منها لأهمية التخطيط المنظم فى تنمية الموارد البشرية ، غير أن هذا التخطيط التربوى تعترض سبيله مشكلات لابد من تذليلها. ومن أبرز هذه المشكلات :

١ — افتقار كثير من البلاد العربية إلى الأجهزة اللازمة لممارسة مسئوليات التخطيط التربوى .

٢ — هناك بلاد لا يوجد فيها إحصاءات عامة للسكان ، وإن وجدت فهى كثيراً ما تبتعد عن الواقع بسبب ما يشوبها من أخطاء .

٣ — عدم إدراك أهمية التكامل بين الخطة التربوية والخطة الاقتصادية والاجتماعية — وذلك بالاضافة إلى تركيز بعض البلاد عند وضع الخطة على توزيع الموارد والاستثمارات المالية دون اهتمام بتقدير الموارد البشرية وتوزيعها فى ضوء احتياجات المشروعات من مختلف أنواع القوى البشرية المدربة .

٤ — أن مشكلات الارتباط بين نظام التعليم ومستوياته وأنواعه وبين مطالب التنمية ما زالت تمثل عناية لم تصل إلى ما تنشده البلاد العربية فى هذا الصدد — وعلى سبيل المثال فإن الأموال المرصدة للتعليم الفنى لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من موازنات التعليم ، وأن إعداد الطلاب فى المدارس الفنية فى البلاد العربية لا تزيد على ١٥ ٪ من أعداد الطلاب فى المدارس الثانوية الأكاديمية وتأكيد مناهج التعليم على قيمة العمل النظرى وقصورها عن الاهتمام بالتعليم العملى والتطبيقى والانتاجى بما يستوجبه التحول الجديد .

٥ — وجود ثغرات فى كثير من أنواع العمل ومستوياته تحتاج إلى قدرة بشرية مدربة لا تقوم النظم التعليمية الحالية بإعدادها إعداداً كافياً .

٦ — ارتفاع معدل النمو السكانى فى بعض البلاد العربية بدرجة تعتبر من أعلى المعدلات العالمية فى النمو ، وقد ترتب على ذلك زيادة فى أعداد التلاميذ وخاصة فى التعليم الإلزامى مما أدى إلى تأجيل الاستيعاب الكامل لتلاميذ هذه المرحلة إلى فترة زمنية أبعد مما قدر لها فى بعض الخطط .

٧ — كذلك نشأ من مشكلة تزايد عدد التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة إتجاه إلى مواجهة هذه المشكلة من نواحيها الكمية مما أدى إلى ازدحام فى الفصول ، ونقص فى معدلات المدرسين وهيئات التدريس واستخدام لمبان غير مناسبة ، وقد أدى هذا فى كثير من الحالات إلى ضعف فى مستوى التعليم وظهور مشكلة التناقض بين الكم والكيف فى تخطيط التعليم .

٨ — ومما يواجه المخطط التربوى أيضاً مشكلة هجرة السكان إلى المدن وما يترتب على هذه الهجرة من مشكلات اجتماعية وتعليمية وثقافية . كذلك من المشكلات الجديدة فى حركة السكان فى البلاد العربية قيام تجمعات سكانية جديدة

نتيجة لمشروعات استصلاح الاراضى الزراعية أو ظهور مراكز جديدة للصناعة أو توطين البدو فى مجتمعات مستقرة ، وكل هذه المجالات فى حركة السكان تلقى مسئوليات جديدة على المخطط التربوى فى مواجهته لأنواع الخدمات التعليمية المناسبة وتوزيعها الجغرافى .

٩ — كذلك تعد الحلقة من أهم مشكلات التخطيط التربوى صعوبة تقدير التكلفة فى وحدات التعليم وعناصر الانفاق اللازمة للوصول بها إلى أقصى درجة من الكفاية التعليمية ؛ فقد يظهر أحياناً نوع من الاقتصاد والتضييق فى تقدير عناصر الانفاق مما يترتب عليه اختناق للعائد المنشود ، وأحياناً أخرى يظهر انفاق فى بعض العناصر المظهرية أو الثانوية التى كان يحسُن أن توجه إلى مجالات أكثر عائداً وإنتاجاً فى النظام التعليمى ، لهذا كانت مشكلة توزيع الموارد المادية والبشرية واستخدامها لبلوغ أقصى درجات الكفاية من المشكلات الجديرة بالاهتمام.

١٠ — كذلك وضح أن حظ البنت من التعليم لا يزال أقل من المستوى المنشود ، ويتصل بهذا الموضوع مشكلة أخرى نجمت عن دخول المرأة ميدان العمل وبخاصة فى المهن التعليمية . وقد أوجد ذلك أمام المرأة مشكلة التوفيق بين مسئوليات العمل ومطالبه وبين مسئوليات الأسرة ورعاية الطفل . ولا شك أن هذه المشكلة تحتاج إلى مزيد من اهتمام المخطط التربوى فى البلاد العربية من حيث توفير الخدمات التربوية المناسبة لأطفال المرأة العاملة .

١١ — أن الجهود المبذولة لوضع الخطط المناسبة لمواجهة مشكلة تعليم الكبار ومحو الأمية ما زالت متسمة بالتردد وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام ، وفى ضوء هذه المشكلات أصدر مؤتمر التخطيط توصيات عدة :

أولا : فيما يختص بأجهزة التخطيط التربوى وضرورة إنشاء الأجهزة اللازمة للتخطيط والاحصاء .

ثانياً : فيما يختص بربط التخطيط التربوى بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل ، وضرورة توحيد أهداف التخطيط التربوى فى ضوء أهداف خطة التربية الشاملة .

ثالثاً : فيما يختص بمتطلبات التخطيط التربوى وتوفير القوى العاملة ، وضرورة تنسيق الخدمات التربوية بين عاجل وطويل المدى . وكذلك توفير الفرص التعليمية للأعداد المتزايدة من الأطفال فى سن الإلزام فى أسرع وقت ممكن . والعناية بهياكل التعليم وأنواعه ومناهجه لتوفير الإعداد التى تتطلبها مجالات النشاط الاجتماعى والاقتصادى من أصحاب المهارات الفنية على كافة المستويات . ثم الاهتمام بالتوفق بين مطالب التنمية الكمية ومطالب التنمية النوعية ، والاستمرار فى دفع الاتجاه نحو التوسع فى التعليم العلمى والتكنولوجى فى مختلف مستويات التعليم اللاحقة للمرحلة الالزامية .

رابعاً : فيما يختص بتخطيط مناهج التعليم ووسائله :

من ذلك ضرورة إبراز مقومات الثقافة العربية فى المناهج ، وإثراء مناهج التعليم بالعلوم الطبيعية ، واستكمال تعريب التعليم ، والعناية بتعليم اللغات الأجنبية.

خامساً : فيما يختص بتمويل الخطط التربوية :

ضرورة تخصيص نسبة معينة للتعليم من الدخل القومى ، والعمل على إحداث أنواع من الاقتصاد فى داخل النظام التعليمى ومناشطه وتجهيزاته ومبانيه ومصروفاته الدورية ، والعناية بدراسة مشكلة الفاقد فى التعليم للوصول إلى نسب أعلى فى عائد التعليم .

سادساً : فيما يختص بتدريب المشتغلين بالتخطيط التربوى : وضرورة إعداد وتدريب المختصين فى هذا الميدان والعمل على دعم المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها للبلاد العربية (ببيروت) .

سابعاً : فيما يختص بتعليم الكبار ومحو الأمية : وضرورة العمل على دعم الجهاز الإقليمى العربى لمحو الأمية والصندوق العربى المشترك لمحو الأمية ليتمكن الجهاز من تحقيق أهدافه .

ثامنا : فيما يختص بالتعاون على الصعيد العربى ، وتفضيل خبراء التخطيط العربى عند الحاجة إلى خبرتهم ، وعقد الحلقات الدراسية لمتابعة مشكلات التخطيط وتقويمها والقيام بنشر البحوث الخاصة بها .

ثالثاً — الامتحانات المدرسية :

فى شهر فبراير من عام ١٩٦٤ اجتمع المؤتمر الثقافى العربى السادس فى الجزائر ودرس موضوع نظم الامتحانات المدرسية ، ودورها فى تقويم مستويات الطلاب وتوجيههم ، وانتهى إلى عدة توصيات هامة تتعلق بالامتحانات فى مراحل التعليم المختلفة وخصائصها ، وبالأسس العامة التى تجب مراعاتها عند تصحيح إجابات التلاميذ ، وبالامتحان كأداة لقياس التحصيل الدراسى .

وقد رؤى فى هذا المؤتمر أن تكون للتعليم فى البلاد العربية فلسفة جديدة نابعة من واقع الأمة العربية وحاجاتها ، وأوصى الأعضاء بالعمل على توحيد أو تقريب نظم التعليم والامتحانات المتبعة فى الوطن العربى حتى يسهل على التلاميذ الانتقال من قطر إلى آخر ، كما أوصوا بالاقتباس من النظم التربوية الحديثة المتبعة فى الامتحانات لدى الدول المتقدمة فى هذا المضمار ، وأن تقوم كل دولة عربية بتكوين هيئة فى وزارة التربية والتعليم بها تتولى دراسة نتائج الامتحانات وتقويمها وإعطاء التوجيهات اللازمة لضمان سلامة عملية الامتحانات من كافة الوجوه .

وأوصى هذا المؤتمر كذلك بالعمل على وضع مجموعة من الاختبارات المقننة للدول العربية والتى يمكن الافادة منها فى اختبارات المراحل المختلفة ، وبالتخلى قدر الامكان وبصورة تدريجية عن نظم الامتحانات العامة للشهادة الاعدادية فتترك للمناطق التعليمية عقد امتحان هذه الشهادة .

وأخيراً أوصى المؤتمر بالعمل على توحيد المصطلحات المدرسية والمتعلقة بادارة التعليم فى البلاد العربية .

رابعاً — الكتاب المدرسى :

لقد أشرنا فى صدر هذا البحث إلى ما تم تحقيقه عن طريق الأمانة العامة فى

تنسيق التعاون العربى فى مجال التربية والتعليم خلال السنوات الخمس الأخيرة إلا أننا لانستطيع ـ ونحن نتحدث عن التربية والتعليم ـ أن نغض الطرف عن موضوع من أهم الموضوعات التى تتعلق بالتربية ، ونعنى به الكتاب المدرسى وإلاأن نقرر ما قامت به الأمانة العامة من توجيه بشأنه عندما عقدت له مؤتمراً خاصاً بالرباط فى شهر يوليه من عام ١٩٦١ ، وذلك لأن الكتاب أساس من الاسس الثابتة فى أية عملية تربوية .

فى هذا المؤتمر تعرض الأعضاء لطبيعة الكتاب المدرسى وأهميته وضرورة توحيده ، كما تعرضوا لطرق اختيار الكتاب المدرسى وتأليفه والأسس التى ينبغى مراعاتها فيه ، وطرق استخدامه .

واتفق الأعضاء على أن الكتاب المدرسى الجيد دعامة من أقوى الدعامات التى تساعد على نجاح الخطة التعليمية وتحقيق أهدافها ، وأن كل جهد يبذل لبلوغ الكتاب المدرسى العربى غايته من الكمال يساعد على سرعة بلوغ الهدف الذى تسعى إليه الأمة العربية فى نهضتها المعاصرة ، وأن الكتاب المدرسى لكى يقوم بهذا الدور الهام فى إرساء قواعد النهضة الثقافية العربية يجب أن يكون عربياً فى لغته وفى مادته وفى اتجاهاته وفى روحه .

وأن الكتاب المدرسى له من عظيم الخطر وبالغ الأثر ما يوجب اتخاذ كل الوسائل التى تضمن سلامته من كل زيغ ، وحمايته من كل خطأ ، حتى يأتى سليما فى النواحى العلمية والقومية والخلقية ، كما يجب أن ترتفع به عن أن يكون سلعة يتجر بها تاجر أو يستغل بها مستغل .

وأن الكتاب المدرسى الجيد يقتضى من الجهد والنفقة والإمكانات ما قد لا يتوافر لكل بلد عربى بمفرده ، ولذا كان من الواجب أن تتضافر كل الجهود فى كل البلاد العربية ، على المستوى الفردى والجماعى والرسمى فى سبيل الارتفاع به إلى المستوى المأمول .

وأن أهدافنا القومية العربية وأغراضنا التربوية ينبغى أن تكون الإطار العام الذى توضع الكتب المدرسية بالقياس إليه .

وأن الحقائق التى يشتمل عليها الكتاب المدرسى يجب ألا تكون مجردة عن أسلوب القانون العلمى أو الصورة الأدبية أو المعيار الفنى ، ويجب أن ترتبط دائماً بحقائق الوطن العربى ومظاهر الحياة العربية ، بحيث يبرز دور العرب فى الحضارة وأهدافهم فى الحاضر والمستقبل ، وحيث تنفع كأدوات لمعالجة مشكلاتهم وتحقيق آمالهم .

وأن إيجاد الكتاب المدرسى الجيد الذى يمكن أن ينتفع به فى كل مكان تسوده لغة الضاد يستلزم توحيد مصطلحات العلوم والفنون والآداب، كما يستلزم توحيد وحدات المقاييس والموازين والمكاييل والأرقام ووحدات النقد .

وأن الكتاب المدرسى الجيد يجب أن يجمع بين الفكرة واللغة ، بحيث يزيد حصول التلميذ من مادة لغتـــه فى نفس الوقت الذى يزوده بالجديد من حقائق حياته .

وأن تعريب التعليم ضرورة لازمة لتعريب الكتاب المدرسى ؛ لأنه دائماً تابع للغة التعليم ، ومن هنا وجب التعاون بين البلاد العربية لتحقيق هذه الغاية النبيلة .

وأن هناك قدرا مشتركا من المعرفة والفهم والعاطفة يجب أن يكون عاماً فى جميع الأقطار العربية ، ومن ثم وجب أن يوجد الكتاب المدرسى الذى يزود التلاميذ العرب بهذا القدر المشترك، كما يجب أن تشارك فى تأليفه كل البلاد العربية. أما فيما وراء هذا القدر المشترك فتتنوع الكتب العربية تعريفاً لكل مواطن عربى بحقائق وطنه الأصغر .

وتحقيقاً لهذه الغاية أوصى المؤتمر بأن تكون بالجامعة العربية لجنة دائمة تمثل فيها كل البلاد العربية لمداومة النظر فى الخطط التعليمية والمناهج والكتب المدرسية وترسم خطة لوضع المراجع والمعاجم والأطالس التى يستقى منها مؤلفوا الكتب المدرسية فى كل قطر مادة كتبهم .

ويتصل بهذا الأمر وجوب إحياء المراجع العربية الأصيلة وإخراجها بالصورة التي يسهل الحصول عليها والإنتفاع بها ، كما يجب الاحتراز مما عساه أن يوجد فى المراجع الأجنبية من انحرافات وأخطاء ، وأن يعمل مؤلفوا الكتب المدرسية على إبراز دور العرب فى بناء الحضارة الإنسانية ، وعلى معالجة القضايا والاتجاهات العالمية من وجهة النظر العربية تحقيقاً للتفاهم العالمى والتعايش السلمى فى إطار القيم العربية الأصيلة والمصالح العربية المشتركة . ويتصل بهذا كشف أخطار الاستعمار والصهيونية باعتبارهما أخطر أعداء العرب . وتأكيد أهمية التضامن العربى فى إبعاد خطرهما عن الوطن العربى .

وتناولت التوصيات فوق هذا كثيراً من جوانب الكتاب المدرسى فى النواحى العلمية والإدارية والفنية والإجرائية ، حتى يتيسر الحصول على الكتاب المدرسى الصالح الذى يجمع بين العلم الوثيق والإخراج المشرق والوسائل التعليمية الناجحة ، والذى يصل مع كل هذه المزايا إلى يد التلاميذ فى الوقت المناسب دون إرهاق لهم أو إعنات لآبائهم .

وتناول المؤتمر فوق هذا وذاك جانب الصنعة فتقدم بتوصيات فنية تضمن للمعلمين والتلاميذ الحصول على أكبر قسط من الفائدة من الكتاب المدرسى ، وذلك تقديراً من المؤتمر بأن الأداة الجيدة لا تحدث الأثر الطيب الذى هى قادرة على إحداثه إلا إذا أحسن استخدامها ؛ فمع الكتاب المدرسى الجيد لا بد من المهارة الفنية اللازمة للإفادة منه .

خامساً — المبانى المدرسية :

انعقدت فى بغداد فى شهر يونية من عام ١٩٦٥ حلقة خاصة لدراسة أفضل الطرق لوضع تصميمات المبانى المدرسية فى البيئات العربية المتشابهة .

وقد تناولت توصيات الحلقة المواصفات التى ينبغى أن تتوافر فى المدرسة العربية من حيث كونها مركزاً صالحاً لخدمة البيئة الاجتماعية ، وأن تتلائم مع طبيعة الحياة

الاجتماعية فتسهم فى تحبيب هذه الحياة إلى أبنائها وتأخذ بيـــدهم لتطويرها وتحسينها .

واستطردت توصيات الحلقة فى ذكر مواصفات مبنى المدرسة العربية فى كافة المراحل التعليمية ، كما نصت على إجراء المزيد من البحوث والاستقصاءات للمواد الإنشائية المحلية من أجل تسهيل استعمالها ، وإمكانية وضع مقاييسات ومواصفات تسهل للمهندس المصمم مهمة الاقتراب من روح المنطقة والبيئة الطبيعية والجغرافية بالنسبة للمدارس الفردية فى السهولة واستعمال المواد المحلية كالطين والقصب ، فهناك مجال لبحوث أوسع فى سبيل الوصول إلى تحقيق إنشاء المدارس باقتصاد ومواد بيئة محلية . واتخاذ الطرق العلمية وإجراء التجارب من الأمور التى تساعد الاقتصاد الوطنى .

ومما أوصت به الحلقة وضع نماذج موحدة لتصميمات الأبنية المدرسية للبيئات المتشابهة فى البلاد العربية ، تتوافر فيها الشروط التربوية والاقتصادية للاسترشاد بها أو تطبيقها بكاملها إذا أمكن ، توفيراً للجهد والوقت والمال ، مع ملاحظة إجراء التكيف اللازم الذى تفرضه طبيعة الحاجة والموقع والامكانات ومتطلبات تخفيض الكلفة .

وكذلك أوصت الحلقة بالعمل على تشجيع تصنيع مواد البناء فى الدول العربية حسب الإمكانات المتوافرة ، وتنظيم الإفادة منها على نطاق الدول كافة لتقليل استيراد هذه المواد من الخارج .

وأخيراً أوصت الحلقة بضرورة الإسراع بإبراز مشروع المؤسسة العربية لتمويل مشروعات بناء المدارس فى الدول العربية إلى حيز الوجود فى أقرب فرصة ممكنة للتغلب على أزمة بناء المدارس .

سادساً — مشكلات التعليم الجامعى :

عقدت لذلك حلقتان أولاهما فى بنغازى فى شهر مايو من عام ١٩٦١ ، والثانية

فى بيروت فى شهر مايو من عام ١٩٦٤ .

وقد أصدرت الحلقة الأولى عدة توصيات بشأن تنسيق التعاون بين الجامعات العربية : منها ما يتعلق بتبادل أعضاء هيئات التدريس وما يتعلق بتعادل الشهادات الجامعية وتبادل الطلبة . ونصت على ضرورة تدريس العلوم باللغة العربية ؛ لأن ذلك ضرورة علمية فوق أنه ضرورة قومية . وبناء على ذلك اتفق أعضاء الحلقة على مبدأ تعريب التعليم الجامعى والعالى مع مراعاة الظروف المحلية لكل بلد .

ومع هذا فقد رأت الحلقة ألا ينقطع طلاب التعليم العالى عن مواصلة دراسة اللغات الأجنبية ليستطيعوا متابعة البحوث العلمية التى تؤلف وتنشر بها ، كما رأت ضرورة تشجيع التأليف والترجمة فى مختلف المواد باللغة العربية .

وأخيراً أوصت الحلقة بإنشاء إتحاد للجامعات العربية على أن تكون أغراض الاتحاد علمية بحتة . وفى الحلقة الثانية (١٩٦٤) رأى الأعضاء أن يشرعوا فوراً فى إعداد مشروع نظام أساسى لاتحاد الجامعات العربية الذى وافق مجلس جامعة الدول العربية على تأسيسه . وإذا ما وافق مجلس الجامعة على مشروع النظـــام الأساسى وقام الاتحاد استطاع أن ينهض بكل ما يتعلق بتنسيق التعاون بين الجامعات العربية .

ثم كانت لمجلس إتحادات الجامعة العربية بعد ذلك إجتماعات دورية كان آخرها — قبل إعداد هذا التقرير — فى شهر مارس عام ١٩٦٩ . وفى هذا الاجتماع أوصى المجلس بالاهتمام بدراسة وتدريس تطور وتاريخ فروع المعرفة والعلوم بصفة عامة وعند العرب بصفة خاصة تنفيذاً لما أوصى به المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب الذى عقد فى الكويت فى عام ١٩٦٨ .

وفى هذا الاجتماع أيضاً تقرر اشتراك الاتحاد فى مؤتمر «إعداد العلميين فى الوطن العربى» الذى تزمع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عقده فى ديسمبر ١٩٦٩ .

واستعرض المجلس مشروع لائحة الدورات الرياضية العربية ، وقرر الموافقة

عليه من حيث المبدأ على ألا يقتصر الاشتراك فى هذه الدورات على الجامعات العربية كما أعرب المجلس عن أمله فى أن لا يقتصر الأمر على تنظيم دورات رياضية بل يتعداه إلى تنظيم دورات أخرى ثقافية ، لتوثيق الروابط بين الشباب العربى .

وصدرت غير ذلك توصيات أخرى كلها يتعلق بتنسيق التعليم الجامعى فى الوطن العربى ، ومن ثم فإن اتحاد الجامعات العربية ـ الذى كان تنفيذاً لما أوصت به حلقتا مشكلات التعليم الجامعى التى قامت بالدعوة إليهما الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـــ يعمل جاهداً فى سبيل دراسة هذه المشكلات وإيجاد الحلول لها على مستوى الوطن العربى .

سابعاً ـــ تربية الموهوبين والمعوّقين :

عقدت لبحث هذا الموضوع حلقة بالقاهرة فى شهر مايو من عام ١٩٦٩ ـــ وقد استعرضت الحلقة الوثائق والبحوث والتجارب التى قدمتها وفود الدول العربية والادارة الثقافية بجامعة الدول العربية .

ونظراً لحاجات البلاد العربية فى مرحلة نموها الحضارى الراهن إلى استثمار القدرات الخلاقة فى أبنائها ، وإلى حشد الطاقات العاملة وإتاحة الفرص لكل الموهوبين والمعوقين للمشاركة فى بناء مجتمع عربى أفضل أوصت الحلقة برعاية الأطفال غير العاديين جميعاً على أن تعطى الأولوية للمعوقين منهم ، ممن يدخلون تحت فئة المكفوفين وضعاف البصر ، والصم وضعاف السمع ، والمتخلفين عقليا ، وبعض المرضى صحياً مثل الأطفال المصابين بشلل الأطفال ومن فى حكمهم ـــ وأن تشمل رعاية الأطفال غير العاديين فئة المتفوقين .

وتدارست الحلقة تعريف الطفل غير العادى ورأت أن تقوم الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية بجمع الألفاظ والمصطلحات المستعملة فى هذا الموضوع تمهيداً لتوحيدها وتعميم استخدامها على مستوى الوطن العربى .

كما تدارست المظاهر المختلفة للاعاقة والتفوق وطرق الكشف عنها ، ووضع

مقاييس ذكاء موحدة للطفل العربى ، والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعيـــة للمعوقين وتأهيلهم ، وإعداد معلم الطفل غير العادى ، ثم التربية الخاصة للموهوبين والمعوقين من حيث المناهج والوسائل المعينـــة والتتبع وغير ذلك ، وتوعية الأسرة والمجتمع بدورهما فى توجيه وتربية الطفل غير العادى .

وفى مجال تنسيق التعاون العربى أوصت الحلقة بالسعى لدى الدول العربية التى لديها إمكانات أن تنشىء معاهد إقليمية على مستوى الوطن العربى وذلك لتتاح الفرصة لقبول رعاية المعوقين من أبناء البلاد العربيـة التى ليس لديها مثل هذه الامكانات ، كما أوصت بإنشاء مركز إقليمى عربى يكون من مهامـــه إجراء البحوث التربوية فى هذا المجال ، وأن تخصص البلاد العربية التى بها مدارس أو فصول للمتفوقين منحاً دراسية للتلاميذ المتفوقين من أبناء البلاد العربيةالشقيقة التى لا تسمح مواردها بإنشاء هذا النوع من المدارس ، وأن تتخذ الأمانة العامة الخطوات اللازمة لإنشاء معهد إقليمى عربى للمتفوقين تقوم الحكومات العربية بتمويله ، وأن توافى الادارة الثقافية بكافة البيانات المتعلقة بالموضوع لتقوم بطبعها وتبادلها بين البلاد العربية .

ونظراً لأهمية الوسائل التعليمية بالنسبة لتربية الموهوبين والمعوقين ، أوصت الحلقة بالسعى لإنتاج هذه الوسائل والمعينات على مستوى عربىنموذجى توحيداً للجهود وتوفيراً للتكاليف .

وتأكيداً لمعانى التعاون على المستوى الدولى أوصت الحلقة بزيادة الاستفادة من برامج المنظمات الدولية كاليونسكو واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية فى مجال رعاية الموهوبين والمعوقين ، وأن تدعو الادارة الثقافية إلى الاتفاق مع هذه المنظمات على إجراء تجارب نموذجية إقليمية على المستوى العربى فى هذا المجال .

ثامناً — التخطيط لمحو الامية :

منذ قيام جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥ وأجهزتها الثقافية لا تكف عن العناية بمكافحة الأمية على مستوى الوطن العربى .

ومما أوصى به المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم العرب الذى عقد فى بغداد من عام ١٩٦٤ ، أن تدعو الأمانة العامة لجنة من المختصين فى محو الأمية لعقد اجتماع فى النصف الأول من عام ١٩٦٥ على الأكثر لتحديد وسائل التعاون والجهد المشترك بين البلاد العربية ، وليتاح لكل دولة أن تضع مخططاً محلياً وتسهم فى المخطط المشترك .

وفى أكتوبر من عام ١٩٦٤ دعت منظمة اليونسكو بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة إلى مؤتمر إقليمى للتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية فى البلاد العربية . وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة الاسكندرية ومثلت فيه جامعة الدول العربية حيث أسند إليها كثير من المهام لعل من أبرزها الدعوة إلى اجتماع تنظيمى للحملة العربية لمحو الأمية . وقد أوصى هذا المؤتمر بإنشاء جهاز خاص لمحو الأمية فى نطاق جامعة الدول العربية ، وإنشاء صندوق عربى خاص بمكافحة الأمية على الصعيد العربى ، يكون تمويله بالطرق التى يحددها الجهاز العربى لمحو الأمية .

وتنفيذاً لذلك دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الاجتماع التنظيمى لحملة محو الأمية فى البلاد العربية بمدينة الاسكندرية فى أبريل من عام ١٩٦٥ . وفى هذا الاجتماع تدارس الأعضاء فيما تدارسوه مشروع الأمانة العامة الخاص بإنشاء الجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية ومشروعها الخاص بإنشاء الصندوق العربى المشترك لتمويل محو الأمية .

وفى يناير من عام ١٩٦٦ وافق مجلس جامعة الدول العربية على ما صدر فى هذا الاجتماع من توصيات ومنها إنشاء الجهاز والصندوق .

ويهدف الجهاز الاقليمى إلى العمل على القضاء على الأمية فى البلاد العربية فى مدة أقصاها خمس عشرة سنة ، كما يهدف التخطيط العام - على مستوى الوطن العربى - إلى التنسيق بين خطط محو الأمية فى البلاد العربية ، وإلى تبادل الخبرات والوثائق والمعلومات ، وتوفير الخبراء والاحتياجات الفنية ، وعمل الدراسات والتجارب

والبحوث ، وغير ذلك مما يحقق تنفيذ كل ما تصدره المؤتمرات والحلقات التى تعقد للنظر فى محو الأمية فى البلاد العربية .

وقد ألحق الصندوق العربى المشترك بالجهاز الإقليمى للانفاق منه على تحقيق أهداف الجهاز . وفى عام ١٩٦٧ تم وضع نظام خاص لسير العمل بالجهاز الاقليمى نص على إنشاء مجلس أعلى يتكون من ممثل عن كل دولة من الدول والبلاد العربية، ومن الأمين العام ، ومشرف يعاونه جهاز فنى إدارى .

وقد أخذ هذا الجهاز منذ ذلك الحين يمارس نشاطه ، ويعقد الاجتماعات لتنسيق الخطط التى ترسم لمحو الأمية على مستوى الوطن العربى .

تاسعاً — التوثيق التربوى فى البلاد العربية :

كان المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب الذى عقد فى الكويت فى عام ١٩٦٨ قد أوصى الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بعقد حلقة للتوثيق التربوى فى البلاد العربية ، وقد عقدت هذه الحلقة فى سبتمبر ١٩٦٩ بالقاهرة وبحثت الحلقة مواد التوثيق وأنواعها ، وإنشاء مراكز التوثيق وإداراتها ، وإعداد المشتغلين به ، وميادين التوثيق المختلفة ، ثم التوثيق التربوى وأهميته فى البحوث التربوية والتخطيط التربوى ، والتوثيق فى البلاد العربية ومشكلاته ، والتعاون الدولى فى هذا المجال ، وغير ذلك مما يتصل بالموضوع .

عاشراً — مؤتمر خاص باعداد العلميين فى الوطن العربى :

إن من أهم المشكلات التى تعانى منها البلاد العربية فى سعيها نحو تنمية مجتمعاتها من النواحى الاقتصادية والاجتماعية نقص الخبرة العلمية والحاجة الشديدة إلى الفنيين — كما أن المعركة التى تخوضها البلاد العربية فى الوقت الحاضر تجعل من المحتم علينا أن نزيد من سرعتنا فى التقدم العلمى والتكنولوجى .

ومن أجل هذا دعت الأمانة العامة إلى عقد مؤتمر خاص لبحث هذه المشكلات وذلك بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٦٩ .

ولما كان التعليم بجميع مستوياته هو المسئول الأول عن التخطيط البشرى وربطه بالخطة العامة لكل دولة من الدول وجب أن ترتبط خططه وبرامجه بالخطة العامة للتنمية — ولذلك كان للإعداد العلمى للطلاب فى مراحل التعليم العام وفى المرحلة الجامعية أهمية خاصة فى جدول أعمال هذا المؤتمر .

ذلك أن إعداد الأفراد العلميين يتطلب توجيه العناية إلى إعداد الطلاب فى المرحلة الجامعية ، بل وإلى إعدادهم فيما قبل ذلك من مراحل التعليم العام . وأهم العناصر الرئيسية التى يجب أن يوجه إليها الاهتمام فى مرحلة التعليم العام هى المعلم ، وأهم ما يراعى فيه وعيه بحاجات المجتمع العربى ودور العلوم فى تحقيقها، وإيمانه بالأسلوب العلمى فى التفكير والأخذ بالاتجاهات العلمية، ومعرفته بالتطورات العلمية الحادثة أو المحتملة الحدوث فى الفروع العلمية المختلفة دون الاقتصار على مادة التخصص، وإدراكه للتقدم العلمى وأثره فى العلاقات الإنسانية.

ثم تأتى بعد ذلك مناهج الدراسة التى ينبغى أن تتطور بما يتفق مع حاجات العصر واتجاهه العلمى، وأن تتجه نحو التكامل ووحدة المعرفة والعلاقة بين جوانبها المختلفة . ولا بد أن تكون لمشكلات المجتمع وما يمكن أن يقدمه العلم الحديث فى سبيل حلها مكانة فى مناهج الدراسة .

كما أن الكتاب المدرسى يجب أن يكون دافعاً نحو زيادة البحث والاطلاع ولابد من توافر الإمكانات الأساسية اللازمة للتجريب والعروض التوضيحية ، ولا مناص من الإفادة من وسائل الإعلام المختلفة بالتعرف على أخبار الكشوف العلمية ، والتقدم العلمى والتكنولوجى واستخدامها كعناصر لإثارة وتشويق التلاميذ للتعمق فى الدراسات العلمية .

ولقد بحث المؤتمر كذلك الإعداد العلمى للطلاب فى المرحلة الجامعية . ذلك أن المجتمع العربى الحديث فى حاجة إلى أفراد علميين على صلة بالصناع والعمال وتجمعهم معاً وحدة العمل .

ومن الطبيعى أن التعليم الجامعى والعالى — بطبيعة وضعه فى السلم التعليمى وبما له من إمكانات بشرية ومادية تتيح له فرصة الدراسة والبحث — يمكن أن يقود تطور المجتمع العربى والنهوض به على أساس علمى سليم عن طريق تربية القيادات فى مجالات الحياة المختلفة وعن طريق نشر البحوث والدراسات التى تؤدى دورها فى تغيير أساليب الحياة والعمل والسلوك .

كما أنه ينبغى تعديل المناهج وطرق التدريس بحيث لا تشتمل على التدريب الفردى لكل طالب على حدة فحسب ، بل على التدريب الجماعى بحيث يتمرن الطلاب على العمل كجماعات لا كأفراد . بهذا يمكن الاطمئنان على الإعداد العلمى للطلاب فى المرحلة الجامعية، وإلى أن المتخرجين من هذا التعليم قادرون على متابعة النمو العلمى بصورة تمكنهم — فيما بعد — من التصدى للبحث العلمى .

الحادى عشر : دراسة المعينات التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيرية :

استجابة لما أوصى به المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب الذى عقد فى الكويت فى عام ١٩٦٨ دعت الأمانة العامة إلى عقد حلقة لهذا الغرض فى عمان (مايو ١٩٧٠) تستهدف تبادل الخبرات بين الخبراء العرب والمتخصصين والفنيين فى المعينات التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيرية للعمل على حل المشكلات التعليمية التى تعترض بعض البلاد فى هذه الميادين ، وتتيح الفرصة لتتحسن أساليب التعليم وتؤدى إلى خفض نفقات التعليم وتوفير كثير من الجهد والوقت .

وقد استهدفت الحلقة كذلك استكشاف إمكانات استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية كالسينما والإذاعة والصحافة والتلفزيون فى التعليم المدرسى من ناحية ، وفى التثقيف العام من ناحية أخرى ، ودراسة الصعوبات التى قد تعترض استخدام هذه الوسائل وتبادل الرأى فى طرق التغلب عليها .

كما قامت أيضاً بدراسة الوسائل التى تدعم العمل العربى المشترك فى ميدان المعينات التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيرية ، والنظر فى مشروع إنشاء مركز

إقليمى للوسائل التعليمية ووضع التنظيمات والمقترحات التى تكفل إخراجه إلى حيز التنفيذ .

وكذلك دراسة الطرق والوسائل التى تؤدى إلى الاستعانة بإمكانات المنظمات الدولية وبخاصة اليونسكو ، ومعوناتها الفنية فى مجال الوسائل التعليمية واستخدام أساليب الاتصال الجماهيرية فى التعليم .

الثانى عشر : الثقافة القومية للطفل العربى :

كذلك كان مؤتمر الوزراء قد طالب بعقد حلقة للثقافة القومية للطفل العربى نظراً إلى أن تربية الطفل يجب أن تستهدف مساعدته على أن ينمو نمواً متكاملا من جميع نواحيه وإعـــداده لكى يكون مواطناً صالحاً يسهم فى تطوير المجتمع والنهوض به .

ونظراً إلى أن تربية الطفل العربى يجب أن تستهدف — فضلا عن ذلك — تنمية اعتزازه بعروبته وإيمانه بوطنه العربى الكبير إيماناً يدفعه إلى محبته والدفاع عنه والعمل على سيادته واستقلاله ، ونظراً إلى ضرورة توحيد الثقافة القومية للطفل العربى .

لهذا دعت الإدارة الثقافية إلى عقد هذه الحلقة (بيروت سبتمبر سنة ١٩٧٠) التى استعرضت فيها تجارب البلادالعربيةفى هذا المجال، ودرست فيها وسائل ترغيب الأطفال فى القراءة وتشجيعهم على الاطلاع وتوسيع معارفهم ومداركهم . كما تدارست الحلقة موضوع إنشاء مكتبة عربية للأطفال ، وإصدار دائرة معارف لهم ، ووضع معجم مصور خاص بهم ، وكتابة تاريخ الوطن العربى على مستواهم وإصدار مجلة للأطفال ، والإهتمام بمسرحهم ، وإنتاج أفلام مشتركة بين الدول العربية ، والاهتمام بموسيقى الأطفال وأغانيهم وأناشيدهم .

كما نظرت الحلقة أيضاً فى إمكان إنشاء مؤسسات أو أجهزة محلية متخصصة فى البلاد العربية للعناية بالثقافة القومية للطفل العربى ، وإنشاء مؤسسة أو جهاز

عربى إقليمى متخصص لهذا الغرض ، وغير ذلك من موضوعات .

قضية فلسطين فى المحيط الثقافى

إن فلسطين جزء من الوطن العربى ومن الطبيعى أن تقوم الدول العربية متعاونة على سد حاجات أبنائه الثقافية والتعليمية . ومن أجل هذا رأى أعضاء المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم العرب فى بغـــداد عام ١٩٦٤ أن يكون استكمال تعليم أبناء اللاجئين ضمن الأغراض التى ينفق عليه من صندوق الكيان الفلسطينى الذى انبثق من قرارات مؤتمر الدورة الذى انعقد بمقر جامعة الدول العربية فى يناير من عام ١٩٦٤ ، وأن تقوم الإدارة الثقافية بالجامعة بالعمل على تشكيل لجنة فنية تمثل فيها البلاد العربية على أوسع نطاق لمسح الاحتياجات التربوية والتعليمية اللازمة لأبناء اللاجئين ، ووضع خطة العمل التربوى الذى يفى بهذه الحاجات وذلك على ضوء ما تم من جهود فى هذا السبيل وتقويمها على أن تقدم الإدارة الثقافية تقريراً وافياً عن هذا كله إلى المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب .

ثم كان الاعتداء الإسرائيلى الغاشم على الأراضى العربية فى عام ١٩٦٧ فنشأت عن ذلك مشكلات جديدة بشأن تعليم أبناء الشعب الفلسطينى وخاصة فى الأراضى المحتلة .

وفى إمعان شديد واهتمام بالغ تابع المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم (الكويت ١٩٦٨) ما تم إنجازه من توصيات المؤتمر الثانى ، كما تدارس هذه الأوضاع الجديدة وأصدر بشأن ذلك توصيات عدة نجملها فيما يلى :

١ — التربية والتعليم فى قطاع غزة والأراضى المحتلة وفى الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية :

نظراً لقيام سلطات الاحتلال الصهيونى بإجراء تغييرات كثيرة فى المناهج والكتب الدراسية العربية المقررة فى قطاع غزة والأراضى المحتلة وفى الضفة

الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية ، وإقدامها على إحداث كثير من التحريف فيها وبخاصة فيما يتعلق بالتربية الدينية والقرآن الكريم بصورة أخص ، بالإضافة إلى مواد التربية الوطنية والاجتماعية .

ونظراً لمخالفة هذه الأعمال لمبادىء منظمة اليونسكو التى تنص على احترام التعليم فى كل مكان للتقاليد الوطنية والدينية واللغوية للسكان .

وبناء على احترام سلطات الاحتلال الصهيونية على إلحاق التربية والتعليم فى مدينة القدس كلية بإدارة التربية والتعليم فى إسرائيل مباشرة تمشياً مع سياستها الرامية إلى تهويد مدينة القدس خلافاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المدينة المقدسة .

ونظراً لما يتعرض له الطلاب العرب فى المناطق المحتلة من فلسطين قبل الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ من محاولات تستهدف سلخهم تربويا وتعليمياً وعقائدياً عن أمتهم العربية ودمجهم فى المجتمع الصهيونى الدخيل .

وحيث أن هذه السلطات قد قامت بالضغط على الهيئات التعليمية والتربوية وعلى الطلاب فى قطاع غزة والأراضى المحتلة وفى الضفة الغربية ومن المملكة الأردنية الهاشمية بالتعذيب والسجن وإجلاء الكثيرين منهم .

لهذا كله ولغيره أوصى المؤتمر أن تتابع الدول العربية اتصالاتها بمنظمة اليونسكو لوقف هذه الإجراءات التعسفية التى تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيونية ، وأن توجه لمدير اليونسكو توصية تتعلق بضرورة الحفاظ على كل ما يتعلق بالسلوك والكتاب المقدس والدين سواء أكانت تأتى فى كتب الدين أو فى كتب المواد الأخرى ، وألا تمسها بالتعديل أو بالحذف وأن يعرض الموضوع على مؤتمر اللجان الوطنية العربية لليونسكو فى اجتماعه القادم الذى يعقد فى مارس من عام ١٩٦٨ بمدينة بغداد لإصدار توصية بشأنه لإبلاغها إلى اليونسكو لكى تدرج فى جدول أعمال المؤتمر العام الخامس عشر لهذه المنظمة عام ١٩٦٨ وحتى يتاح للمندوبين العرب فى

المؤتمر كشف هذه المؤامرة الصهيونية ، وأن تكلف الإدارة الثقافية فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بوضع تقرير عام عن تدخل سلطات الاحتلال الصهيونية فى شئون التربية والتعليم فى قطاع غزة والأراضى المحتلة فى الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية ولتعميمه على الدول الأعضاء لتزود به بعثاتها السياسية .

٢ — المساعدات والتسهيلات التعليمية لأبناء الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والأراضى المحتلة والشعب الأردنى فى الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية:

نظراً للظروف القاسية التى يتعرض لها الكثيرون من الطلاب من أبناء الشعب الفلسطينى فى هذه المناطق نتيجة العدوان الاستعمارى الصهيونى فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، هذه الظروف التى تهدد عدداً كبيراً من هؤلاء الطلاب بالانقطاع عن تحصيلهم العلمى ، وحيث أن مسئولية رعاية هؤلاء الأبناء تقع على عاتق الدول العربية فقد أوصى المؤتمر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة الثقافية) بالدعم الفورى للصندوق الخاص الذى أنشىء فى نطاق جامعة الدول العربية لمساعدة الطلاب المحتاجين من أبناء الشعب الفلسطينى ، وبتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن تقوم بالتعاون مع الجهات المختصة لدى الدول الأعضاء بإعداد دراسات شاملة عن احتياجات الطلاب من أبناء الشعب الفلسطينى الذين انقطعوا عن ذويهم أو انقطعت عنهم الموارد التى كانوا يعتمدون عليها فى تأمين تحصيلهم العلمى، وتقدير هذه الاحتياجات تمهيداً لتداركها من قبل الصندوق الخاص بذلك ، كما أوصى المؤتمر بزيادة التسهيلات والمساعدات التعليمية والتربوية التى تقدمها كل دولة من الدول الأعضاء لأبناء الشعب الفلسطينى ، ومعاملتهم فى البلدان التى لا تعمل فيها وكالة الإغاثة معاملة رعاياها فى الخدمات التعليمية والتربوية .

٣ — الخدمات التعليمية التى تقدمها وكالة الإغاثة لأبناء اللاجئين الفلسطينيين :

أكد المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العرب استمرار قيام وكالة الإغاثة بالتزاماتها التعليمية تجاه أبناء اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان المضيفة ، وبذل

الجهد فى سبيل تحسين خدماتها التعليمية ورفع مستواها والحيلولة دون تخفيضها كما طالب المؤتمر بتحسين شروط استخدام المدرسين فى المدارس التى تديرها ومطالبة الوكالة بالإبقاء على المدرسين الذين كانوا يعملون لديها وأكرهوا على الخروج من ديارهم أو حيل بينهم وبين العودة إليها فى أعقاب العدوان الصهيونى عام ١٩٦٧ . كما أكد المؤتمر التزام الوكالة بتطبيق المناهج والكتب المدرسية المقررة فى البلدان المضيفة على المدارس التى تتولى إدارتها، والعمل على عدم استغلال بعض الخدمات التعليمية التى تقدمها الوكالة لأبناء اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان المضيفة استغلالا سياسياً يضر بالقضية الفلسطينية، ويسىء إلى حقوق شعب فلسطين وكذلك أن تلتزم وكالة الغوث بالمناهج الدراسية المقررة فى المدارس التى أنشأتها للإعداد التقنى والتدريب المهنى ، وأن توقف كل محاولة ترمى إلى تحويل هذه المدارس إلى دور للعلمين .

٤ — تدريس القضية الفلسطينية فى مختلف مراحل الدراسة فى البلدان العربية :

حيث أن القضية الفلسطينية هى قضية مصيرية بالنسبة إلى أبناء الأمة العربية على السواء ، ونظراً لضرورة تدريس هذه القضية فى مختلف مراحل الدراسة فى البلدان العربية إذكاء للشعور القومى وحرصاً على مصير الأمة العربية ، لذلك فقد أوصى المؤتمر الثالث للوزراء العرب بأن تقرر الدول العربية تدريس القضية الفلسطينية فى مختلف مراحل الدراسة وإعطائها مكان الصدارة بين مواد التربية الاجتماعية والوطنية لتظل حية فى النفوس ، وأن تواصل الإدارة الثقافية جهودها واتصالاتها لإنجاز وضع الكتاب الأم فى القضية الفلسطينية ، وأن تسارع الدول العربية إلى إعداد كتب مبسطة لها لتوضع بين أيدى الطلاب فى مختلف الصفوف للمطالعة الحرة وفى مكتبات المدارس .

٥ — موقف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من تدريس بعض المواد فى المدارس التى تديرها فى البلاد المضيفة :

حيث أن الوكالة قد أقدمت على استعمال بعض الكتب المدرسية فى البلدان

المضيفة دون التقيد بالمناهج والكتب المدرسية المقررة طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية ومفوضة بذلك أيضاً إلى سيادة الدول المضيفة فقد أوصى المؤتمر بأن تقف حكومات الدول العربية الأعضاء موقفاً حازماً عاجلا تجاه هذا الموضوع وأن تعمل على إيضاح النتائج المترتبة عليه إلى منظمة اليونسكو ، وأن تبادر الدول المضيفة إلى اتخاذ الاجراءات الفورية التى تكفل إعادة الكتب المقررة التى منعت الوكالة تدريسها إلى أيدى الطلاب حرصاً على مستقبلهم ومصلحتهم ، وإبلاغ الأمانة العامة للأمم المتحدة هذه المخالفة الخطيرة التى أقدمت عليها وكالة الإغاثة .

٦ — مجلس التخطيط لتعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان المضيفة :

سبق أن تم فى نطاق جامعة الدول العربية تأليف مجلس بهذا الاسم ، ويتألف هذا المجلس من ممثلى وزارات التربية فى البلدان المشار إليها ومن ممثلى الوزارات والمؤسسات الحكومية المشرفة على شئون اللاجئين الفلسطينيين فى هذه البلدان ، ومن ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وكان هذا المجلس قد عقد أول اجتماعاته وباشر أعماله قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ ، ثم توقف عن العمل ، وتحقيقاً لأهدافه التعليمية والتربوية التى أنشىء هذا المجلس من أجلها ، فقد أوصى المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب بالعمل على استئناف أعمال المجلس المذكور .

وقد تم ذلك بالفعل فى شهر مارس من عام ١٩٦٩ ، وأوصى المجلس أن تقوم السياسة التعليمية لأبناء فلسطين على الأسس الآتية :

١ — فى التعليم الابتدائى :

توفير هذا التعليم لجميع الأطفال من أبناء فلسطين وأن يكون إلزاماً .

٢ ـ التعليم الثانوى العام والفنى :

أن تتاح فرصة هذا التعليم لجميع المتقدمين من التلاميذ الذين أتموا المرحلة الإعدادية أو المتوسطة .

٣ ـ إعداد المعلمين وتدريبهم :

العمل على زيادة دور المعلمين والمعلمات والتوسع فى برامج تدريب المعلمين .

٤ ـ التعليم الجامعى :

زيادة عدد المنح الجامعية بقدر يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطينى ، ويخدم جميع أوجه نشاطه .

ثم رسم المجلس خطوطاً عامة لخطة تعليمية شاملة لمواجهة الاحتياجات المتطورة للمجتمع الفلسطينى تمتد لسنوات ثلاث (من ٧٠/٦٩ — ٧٢/٧١) وهى الفترة التى توافق امتداد أجل تفويض وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين .

وكذلك حدد المجلس مسئوليات وكالة الغوث فى مجال الخدمات التعليمية لأبناء اللاجئين الفلسطينيين وقرر تضمين مناهج الدول العربية القضية الفلسطينية .

ثم وجه المجلس النظر إلى خطورة ما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلية من إجراءات لفلسطين فى شئون التربية والتعليم فى المناطق المحتلة ، بتغيير وتحريف المناهج التعليمية والكتب المدرسية مستهدفة القضاء على الشخصية الفلسطينية . وأكد المجلس وجوب تمسك الوكالة بالمناهج التعليمية والكتب المدرسية التى كانت مقررة قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ دون تغيير ، وأوصى الدول العربية بأن تتابع مساعيها الجماعية فى هذا الشأن لدى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة اليونسكو ، والمفوض العام لوكالة الإغاثة ولدى جميع الدول المعنية .

ودعا المجلس الدول العربية المضيفة إلى العمل إجماعاً لوقف التفرقة فى المعاملة المادية بين المعلمين التابعين لوكالة الاغاثة والمعاملة المادية لموظفى الوكالة الآخرين .

وأوصى المجلس الدول العربية المضيفة بتذليل كل الصعوبات التى قد تعترض

التلاميذ العرب فى المناطق المحتلة ، فى سبيل إكمال دراستهم الجامعية .

وأخيراً أوصى المجلس أن تتابع الجامعة العربية الجهود التى تبذلها لمعاونة الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون فى الخارج وانقطعت مواردهم نتيجة للعدوان الإسرائيلى فى يونية ١٩٦٧ .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أشرنا فى مستهل هذا المقال إلى ما كان من أمر تطوير المعاهدة الثقافية (القاهرة سنة ١٩٤٥) إلى ميثاق للوحدة الثقافية العربية (بغداد سنة ١٩٦٤) والأسباب التى دعت لذلك وما استهدفه وزراء التربية من هذا التطوير .

ومن الطبيعى أن يتنبه هؤلاء الوزراء المسئولون فى مؤتمرهم الثانى أيضاً إلى أن مثل هذا الميثاق ، وما يتضمنه من مهام جديدة وأعباء كبيرة ، يحتاج إلى جهاز ثقافى قادر على الاضطلاع بهذه المهام والأعباء ، فنصت المادة الثالثة من الميثاق على تطوير الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية(١) إلى منظمة واحدة تشملها جميعاً فى نطاق جامعة الدول العربية تسمى « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » ، وفقاً للدستور الذى يقره مجلس الجامعة بناء على مقترحات المؤتمر الثانى لوزراء المعارف والتربية والتعليم لتتولى هذه المنظمة تنظيم الجهود المشتركة التى تقوم بها الدول الأعضاء فى سبيل تحقيق هذا الميثاق وفقاً لدستورها .

وقد وقع وزراء المعارف والتربية والتعليم العرب فى مؤتمرهم الثانى فى بغداد ١٩٦٤ بالأحرف الأولى على ميثاق الوحدة الثقافية العربية وعلى دستور هذه المنظمة . كما وافق عليهما مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحادية والأربعين (مايو / آيار ١٩٦٤) — ثم قامت الدول العربية تباعاً بإيداع وثائق تصديقها

---

(١) هذه الأجهزة كما نص عليها قرار الأمين العام لجامعة الدول العربية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٠ هى : الادارة الثقافية — معهد المخطوطات — معهد البحوث والدراسات العربية — الجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية — مكتب تنسيق التعريب فى الرباط — مكتب المندوب الدائم لدى منظمة اليونسكو بباريس .

طبقاً لنظمها التشريعية لدى الأمانة العامة للجامعة حتى اكتمل لديها ما مكن من دعوة المؤتمر العام الأول لهذه المنظمة فى الجزء الأخير من شهر يوليو الماضى ١٩٧٠.

أغراض المنظمة :

أوضحت المادة الأولى من دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أغراض هذه المنظمة ، فنصت على أن :

« هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربى عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافى فى هذا الوطن حتى يقوم بواجبه فى متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها » .

ولتحقيق هذا الهدف فإنها تعمل على :

(ا) تنسيق الجهود العربية فى ميادين التربية والثقافة والعلوم .

(ب) النهوض بالتعليم والثقافة ، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء ، بناء على طلبها للنهوض بالفكر إلى المستوى الذى يتيح للعرب حياة فكرية مثمرة تمكنهم من تحمل ما تقتضيه الحرية من مسئوليات .

(حـ) تشجيع البحث العلمى فى البلاد العربية والعمل على إيجاد هيئة من الباحثين.

(ء) إقتراح المعاهدات وجمع المعلومات والحقائق والبيانات الخاصة بتنفيذ المعاهدات التربوية والثقافية والعلمية والفنية التى تبرم بين البلاد العربية .

(هـ) المساعدة على تبادل الخبرات والخبراء والمعلومات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والمعونات الفنية وتنسيق هذا التبادل .

(و) المساهمة فى الحفاظ على المعرفة وتقدمها ونشرها ، وذلك :

بالمحافظة على التراث العربى وحمايته ونشره سواء كان مخطوطات أو تحفاً فنية

أو أثرية . وبإنشاء المعاهد ذات التخصص الدقيق مع إتاحة الإمكانات اللازمة للقيام برسالتها على أتم وجه ممكن .

والمعاهد التى تبث روح القومية العربية وتعد جيلا من الباحثين المتخصصين فى الحضارة العربية وفيما يهم العرب فى العصر الحديث من قضايا الفكر البشرى ، وبتشجيع التعاون بين الأمة العربية والأمم الأخرى فى جميع نواحى النشاط الفكرى وبالأخذ بطرق التعاون الدولى التى من شأنها أن تجعل المادة المطبوعة أو المنشورة التى ينتجها أى عضو بالمنظمة فى متناول الناس جميعاً .

تشكيل المنظمة :

ونصت المادة الثالثة على الأجهزة التى تتألف منها المنظمة ، وهى :

(١) المؤتمر العام :

يتألف المؤتمر العام من ممثلى الدول الأعضاء بالمنظمة وتعين حكومة كل عضو خمسة مندوبين على الأكثر من ذوى الاختصاص فى التربية والثقافة والعلوم .

ويرأس المؤتمر العام رؤساء الوفود على التداول وفق النظام المتبع فى مجلس جامعة الدول العربية .

وأهم اختصاصات المؤتمر العام تنحصر فيما يلى :

١ — يحدد المؤتمر العام الخطوط الرئيسية لعمل المنظمة ، ويتخذ القرارات بشأن البرامج السنوية التى يرفعها إليه المجلس التنفيذى .

٢ — يقرر المؤتمر العام دعوة الدول العربية إلى عقد مؤتمرات متخصصة على النطاق العربى للتربية والثقافة والعلوم . ويجوز للمؤتمر العام أو للمجلس التنفيذى أن يقرر الدعوة أيضاً إلى عقد مؤتمرات غير حكومية تتناول نفس الموضوعات . ويجوز أن يدعى إلى المؤتمرات العربية علماء متخصصون من البلاد الأجنبية بوصفهم خبراء أو مراقبين .

٣ — يقدم المؤتمر العام مشورته إلى مجلس جامعة الدول العربية فى النواحى التربوية والثقافية والعلمية التى تهم المجلس .

٤ — يتلقى المؤتمر العام التقارير السنوية التى ترسلها إليه الدول الأعضاء بصفة دورية ويقوم بدراستها .

٥ — ينتخب المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذى ويعين المدير العام للمنظمة ومساعديه الثلاثة بناء على ترشيح الأمين العام لجامعة الدول العربية .

٦ — يوافق المؤتمر العام على مشروع الميزانية السنوية الذى يعده المجلس التنفيذى ثم يقدمه إلى مجلس جامعة الدول العربية لتصديقه .

٧ — يجتمع المؤتمر العام فى دورات عادية مرة كل سنتين . ويجوز أن يجتمع فى دورات غير عادية إذا قرر هذا أو إذا دعى بواسطة المجلس التنفيذى أو بناء على طلب مقدم من ثلث عدد الدول الأعضاء على الأقل فتبين فيه الأسباب الداعية للاجتماع والموضوعات التى يراد بحثها .

٨ — يقرر المؤتمر العام لائحته الداخلية الخاصة به .

٩ — يشكل المؤتمر العام لجاناً خاصة ولجاناً فنية وغير ذلك من اللجان التى يرى ضرورة تشكيلها لتحقيق أغراضه .

(ب) المجلس التنفيذى :

١ — يقوم المؤتمر العام بانتخاب أعضاء المجلس التنفيذى من بين مندوبى الدول الأعضاء بحيث يختار عضواً من وفد كل دولة ويضم إليهم رئيس المؤتمر بمقتضى وظيفته وبصفة استشارية ويحضره المدير العام للمنظمة ومساعدوه الثلاثة.

٢ — على المؤتمر العام أن يختار أعضاء المجلس التنفيذى من الأشخاص المشهود لهم بالكفاية فى التربية والثقافة والعلوم المؤهلين بخبرتهم وكفايتهم لأداء واجبات المجالس الإدارية والتنفيذية ، وعلى المؤتمر أن يراعى كذلك تنوع

الاختصاصات . ولا يجوز أن يكون بالمجلس أكثر من عضو واحد من دولة عضو فى وقت واحد وذلك باستثناء رئيس المؤتمر . على أنه يجوز لدولة أن تجعل من بين أعضاء وفدها عضواً من دولة أخرى فإذا وقع عليه اختيار المؤتمر العام أعتبر ممثلا للدولة التى اختارته .

٣ — يعمل أعضاء المجلس التنفيذى من ختام دورة المؤتمر العام التى انتخبوا فيها إلى نهاية الدورة العادية التالية للمؤتمر ، ويجوز انتخابهم مرة أخرى تلى ذلك مباشرة . ولا يجوز أن ينتخب العضو أكثر من فترتين متتاليتين .

٤ — فى حالة خلو مقعد أحد أعضاء المجلس التنفيذى يعين المجلس من يحل محله للمدة الباقية من فترته بناء على ترشيح الدولة التى كان يمثلها العضو السابق . وعلى الحكومة التى تتولى الترشيح والمجلس التنفيذى مراعاة العوامل التى ذكرت بالفقرة (٢) من هذه المادة .

أما اختصاصات المجلس التنفيذى فهى على النحو التالى :

١ — يعد المجلس التنفيذى جدول أعمال المؤتمر العام ويدرس برنامج العمل بالمنظمة وتقديرات الميزانية اللازمة له ، والتى يقدمها إليه المدير العام طبقاً للفقرة « ٣ (١) » من المادة السادسة ، ويقوم المجلس التنفيذى بعمله تحت إشراف المؤتمر العام . ويكون مسئولا عن تنفيذ البرنامج الذى وافق عليه المؤتمر ، ويتخذ المجلس التنفيذى جميع الاجراءات الضرورية لضمان تنفيذ البرنامج تنفيذاً فعالا ومعقولا بواسطة المدير العام وطبقاً لقرارات المؤتمر العام ، ومع مراعاة ما يطرأ من ظروف بين الدورتين العاديتين .

٢ — يوصى المجلس التنفيذى المؤتمر العام بقبول الأعضاء الجدد بالمنظمة .

٣ — يجتمع المجلس التنفيذى فى دورة عادية مرتين على الأقل كل عام ، ويجوز أن يعقد دورة خاصة بدعوة من الرئيس نفسه أو بناء على طلب من ثلث أعضائه تبين فيه الموضوعات والأسباب .

٤ — يقدم رئيس المجلس التنفيذى بالنيابة عن المجلس إلى المؤتمر العام فى دوراته العادية التقارير الخاصة بأعمال المنظمة التى يطلب من المدير العام إعدادها وتكون تلك التقارير مصحوبة أو غير مصحوبة بملاحظاته عليها .

٥ — يقوم المجلس التنفيذى باتخاذ مايلزم لاستشارة ممثلى الهيئات أو الأشخاص المختصين المعنيين بالمواضيع المعروضة .

٦ — مع كون أعضاء المجلس التنفيذى يمثلون حكوماتهم إلا أنهم يمارسون السلطات الممنوحة إليهم بواسطة المؤتمر العام بالنيابة عن المؤتمر كله .

(حـ) الإدارة العامة :

١ — تتكون الإدارة العامة من المدير العام وثلاثة مساعدين للمدير العام وعدد من الموظفين طبقاً لحاجة العمل .

٢ — يرشح المدير العام ومساعدوه بواسطة الأمين العام لجامعة الدول العربية ويعينون بواسطة المؤتمر العام طبقاً لما يراه المؤتمر من شروط . ويعتبر المدير العام الموظف الإدارى الرئيسى للمنظمة .

٣ — يشترك المدير العام أو من ينيبه فى جميع اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذى ولجان المنظمة دون أن يكون له الحق فى التصويت . وهو يتولى وضع مقترحات يتخذ بشأنها المؤتمر والمجلس التنفيذى ما يريانه مناسباً . كما أنه يعد مشروع برنامج لعمل المنظمة مصحوباً بتقديرات الميزانية اللازمة له ويعرضه على المجلس .

ويعد المدير العـــام تقارير دورية عن أعمال المنظمة ويبلغها إلى الدول الأعضاء ويحدد المؤتمر العام المدد التى تتناولها هذه التقارير .

٤ — تتألف من المدير العام ومساعديه الثلاثة لجنة تختص بترشيح موظفى الإدارة العامة طبقاً للائحة خاصة بالموظفين يوافق عليها المؤتمر العام ويصدر قرار التعيين من الأمين العام لجامعة الدول العربية . ويكون تعيين الموظفين

على أوسع نطاق ممكن من بين جميع أبناء البلاد العربية ، مع مراعاة الحصول على المستويات اللائقة من حيث الأمانة والكفاية والقدرة الفنية .

٥ — تكون مسئوليات المدير العام والموظفين ذات طابع عربى خالص، وعليهم فى أدائهم لواجباتهم ألا يطلبوا أو يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة ، وعليهم أن يمتنعوا عن أى عمل قد يكون فيه مساس لمركزهم كموظفين فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وتتعهد كل دولة عضو بالمنظمة أن تحترم الطابع العربى لمسئوليات المدير العام والموظفين ، وذلك طبقاً لنظام خاص ينص عليه فى اللائحة الداخلية .

هذا وتقسم الإدارة العامة إلى ثلاث إدارات ومركز للتوثيق وهى :

(ا) إدارة التربيـة :

وتختص بجميع شئون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير التربوى والتعليمى بين البلاد العربية فيما بينها ، وبينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الأخرى .

(ب) إدارة الثقافـــة :

وتختص بجميع شئون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير الثقافى بين البلاد العربية فيما بينها ، وبينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الأخرى .

(حـ) إدارة العلوم :

وتختص بجميع شئون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير العلمى بين البلاد العربية فيما بينها ، وبينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الأخرى .

(ء) مركز الوثائق :

كما ينشأ بالإدارة العامة مركز للوثائق ، يخدم الإدارات الثلاث والمؤتمرات التربوية والثقافية والعلمية ، كما يجوز للإدارة العامة إنشاء المراكز والمعاهد التى تحقق أغراضها .

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مندوبين دائمين للدول الأعضاء ، كما أن لها بهذه الدول أيضاً شعباً محلية لتنظيم التعاون بينها وبين هذه الدول .

التعاون بين المنظمة والجامعة العربية والهيئات الدولية :

١ — تعد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وكالة متخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية ، ويقوم التعاون الفعال بين جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة فى سبيل تحقيق أغراض ميثاق جامعة الدول العربية .

٢ — كما يجوز لهذه المنظمة أن تتعاون مع الهيئات والوكالات المتخصصة التى تعمل بين الحكومات والتى تكون مهامها وأعمالها متصلة بأغراضها ، ولهذا الغرض يجوز للمدير العام ، وهو يعمل بإشراف المجلس التنفيذى ، أن ينشىء علاقة ثقافية فعالة مع هذه المنظمات والوكالات ، وأن يتخذ ما يكون ضرورياً لضمان هذا التعاون الفعال ، ويشترط لتنفيذ هذه الخطوات كلها موافقة المجلس التنفيذى عليها .

٣ — كذلك يجوز لهذه المنظمة إجراء تبادل التمثيل فى الاجتماعات التى تعقدها المنظمات الأخرى التى تعمل بين الحكومات .

٤ — ويجوز لها إجراء ما يلزم للتشاور والتعاون مع هيئات دولية غير حكومية تهتم بأمور تقع ضمن اختصاص هذه المنظمة . ويجوز لها أن تدعو هذه الهيئات للقيام بمهام محددة .

ويجوز أن يشمل هذا التعاون اشتراك ممثلى هذه المنظمات اشتراكا مناسبا فى أعمال اللجان الاستشارية التى يشكلها المؤتمر العام .

هذه أمثلة مما قامت وتقوم به جامعة الدول العربية فى سبيل توحيد الجهود العربية فى الميدان الثقافى .

والله الموفق إلى ما فيه الخير ؟